

العنوان:	أزمة الدولة فى منطقة الساحل الأفريقى والصحراء الكبرى : دراسة فى الأسباب والانعكاسات
المصدر:	المجلة العربية للعلوم السياسية - لبنان
المؤلف الرئيسي:	شاكر، ظريف
المجلد/العدد:	ع41,42
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	ربيع
الصفحات:	93 - 103
رقم MD:	631511
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العجز الوظيفى لدول الساحل الأفريقى ، الفشل البنيوى لدول الساحل الأفريقى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/631511

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات

شاكر ظريف(*)

باحث في جامعة باتنة ـ الجزائر.

مقدمة

فسح توسع مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة في المجال لتحول بعض المسلمات والممارسات الأمنية التقليدية، فالعديد من الأنماط التقليدية للنزاعات كالحروب بين الدول، تراجعت مقابل صعود الحروب داخل الدول، خصوصاً في دول أفريقيا وآسيا بعد الخروج من الحقبة الاستعمارية.

فعلى الرغم من إمكان تحول النزاعات في أفريقيا إلى حروب كبرى بسبب تدخل دول في شؤون دول أخرى بمواجهة مباشرة، إلا أن استقرار الدول في المنطقة كان مرتبطاً في الأغلب بعوامل داخلية، وذلك نتيجة لنشاطات جماعات معارضة للنظام القائم تسعى إلى إطاحته. وبهذا، فالحرب التقليدية بين الدول المتصارعة عوضت من طرف جماعات وعصابات داخلية غير دولتية عابرة للحدود، تعارض النظام وجيشه الرسمي، فبات الكل يقود العنف ضد الآخر داخل الدولة الواحدة.

زيادة على ذلك، فقد أثبت مفهوم الأمن أنه مفهوم شامل، يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات، وتمثل تعويضاً أو بديلاً من الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة، وقد أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين أو تحقيق أمن الأفراد، وهو ما مثل أول تحدٍّ على المستوى النظري للفكر التقليدي، القائم على محورية أمن الدولة، وأن أمن الدولة هو الأساس في تحقيق الاستقرار لكل ما في داخلها من أفراد ومؤسسات الدول[1].

وبالتوازي مع توسع الأجندة الأمنية وتعقّدها، طُرح مجدداً التساؤل المتعلق بدور الدولة كضامن أمني، فتبعاً للظروف الجديدة التي انبثقت عن تغير البيئة الأمنية الدولية، جعل

(*) البريد الإلكتروني: maouiwafa@yahoo.fr.

(١) خديجة عرفة محمد، «مفهوم الأمن الإنساني،» **مفاهيم** (الأسس العلمية للمعرفة)، السنة ٢، العدد ١٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ٩ ـ ١٠.

الدولة كفاعل مسؤول أكثر تكليفاً ومطالبة بالتبرير والتكيف، فالسيادة لم تعد الشيء الأول المحميَّ كنتيجة لتهديدها، ومساءلتها باحترام حقوق الإنسان، ورافق هذه التغييرات، زيادة التركيز على الخصائص الفردية والاهتمام أكثر بالمعايير الأخلاقية، مقابل الدعوة إلى إعادة التساؤل حول كفاءة وفعالية الدولة في الشؤون الأمنية(٢).

زيادة على ذلك، فإن الكثير من التحديات والتهديدات أصبحت تنشأ داخل حدود الدولة الواحدة، لكن الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال التي وفرتها العولمة سهّل إمكان انتقالها وانتشارها عبر حدود للدول المجاورة خصوصاً، ما حتّم إعادة النظر في الآليات والاستراتيجيات الأنسب للتصدي لهذا النمط الجديد من التحديات، الذي بات يتجاوز قدرات الدولة الواحدة منفردة، كما هو في منطقة الساحل الصحراوي، وهو الشيء الذي دفع بقوة في السنوات الأخيرة، نحو طرح مشكلة الدول العاجزة وظيفياً، أو ما يعرف بالدول الضعيفة والفاشلة في العلاقات الدولية(٣).

وهكذا، فإن مشاهد الصراع الذي باتت تعيشه العديد من دول أفريقيا، وصور العنف والتقاتل اللذين اعتادت الشعوب الأفريقية على رؤيتهما، تعود أساساً إلى عقود من الفشل في بناء الدولة الوطنية، وما أفرزه هذا الفشل من بروز جماعات مهمشة، تسعى إلى المشاركة في السلطة مع سيطرة العسكريين على عدد من الدول، ورفضهم تسليم السلطة إلى حكومات مدنية.

والملاحظ أنه قبل استقلال عدد كبير من المناطق في أفريقيا، لم يراع الاستعمار في تقسيمه الدول الأفريقية امتدادات الجماعات الإثنية، وَرسم خرائط دون أن يهتم بالبشر الذين يعيشون على هذه الأراضي. وجاءت منظمة الوحدة الأفريقية بعد الاستقلال، ولتحقيق الاستقرار في دول القارة، فقد نصت في ميثاقها على عدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار، في الوقت الذي فشلت فيه دولة ما بعد الاستقلال في استيعاب الاختلافات القائمة بين الجماعات المكونة لها، ودمجها في إطار «المواطنة»، وهو ما دفع هذه الجماعات إلى التقوقع حول انتماءاتها الأولية، بل وإعلائها على حساب انتمائها إلى الدولة الوطنية، ومن ثم ظهرت تطلعات للجماعات الإثنية لتكوين دولٍ على أن تضم جماعتها فقط دون غيرها، فأصبحنا نسمع عن دولة «الهوتو الكبرى» ودولة «التوتسي الكبرى»، في شرق أفريقيا، وكذلك دولة «الطوارق الكبرى» في منطقة الساحل الأفريقي.

لقد أثبتت الدولة الأفريقية (الموروثة عن الحقبة الاستعمارية) فشلها في بناء كيانات على الطريقة الحديثة تضمن الوحدة الترابية للأقاليم التابعة لها. كما أثبتت أن كثيراً من المناطق في أفريقيا تعيش فترة ما قبل الدولة أو شبه الدولة، حيث سوء التسيير مزمن، وهو ما يدفع

(٢) Georg Sorensen, «After the Security Dilemma: The Challenges of Insecurity in Weak States and the Dilemma of Liberal Values,» *Security Dialogue*, vol. 38, no. 3 (2007), p. 363.

(٣) Ulf Engel and Gorm Rye Olsen, «Global Politics and Africa in International Relations Theory,» in: Ulf Engel and Gorm Rye Olsen, eds., *Africa and the North between Globalization and Marginalization* (London: Rutledge, 2005), p. 7.

إلى القول إن عجز الدولة الوظيفي يعتبر أهم مشكل على الإطلاق، وقد خلف وراءه عدداً من المشاكل التي امتدت إلى المستوى الإقليمي، وحتى الدولي[٤].

أولاً: سمات أساسية للعجز الوظيفي والفشل البنيوي لدول الساحل الأفريقي

ومن خلال الاطلاع على نماذج لدول في منطقة الساحل الأفريقي، مثل مالي والنيجر، يمكن إدراك **ثلاث** سمات أساسية للعجز الوظيفي والفشل البنيوي لهذه الدول وذلك كالآتي:

السمة الأولى: يلاحظ الضعف في الإطار العام للدولة بسبب ضعف الترابط على المستوى الاجتماعي، بحيث تدفع مخاطر التفكك الاجتماعي إلى انتقاله إلى مستويات أخرى (اقتصادي، سياسي...).

السمة الثانية: إمكان انتشار وانتقال التفكك من المستوى الاجتماعي إلى مستوى الوحدة الترابية تبعاً للتمثيل غير العادل وغير المنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم.

السمة الثالثة: يصبح الاستقرار في موضع تهديد فعلي ومباشر، حين تكون هناك معارضة للشرعية السياسية للسلطة القائمة في ممارسة مهامها وبسط نفوذها الأدبي والمادي[٥].

ثانياً: مؤشرات ومعايير تؤثر في فعالية وكفاءة الدولة

إلى ذلك، اقترح عدد من الدارسين عدة مؤشرات ومعايير، تؤثر في كفاءة وفعالية الدولة، وتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأثير كل هذا في المستوى الأمني، وكذا في قدرة النظام السياسي على حفظ الأمن والاستقرار في جميع أرجاء الدولة، ويمكن تصنيف هذه المواصفات في متغيرين أساسيين وهما[٦]:

(٤) M. M. Mehdi Taje, «Vulnerabilities et facteurs d’insécurité au Sahel,» Club du Sahel et de l’Afrique de l’Ouest (CSAO/OCDE), no. 1 (août 2010), p. 3.

(٥) Michael Merlingen and Rasa Ostrauskait˙e, *European Union Peacebuilding and Policing: Governance and the European Security and Defence Policy* (New York: Routledge, 2006), p. 1063.

(٦) Angel Rabasa [et al.], «Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks,» United States American, RAND Corporation (2007), p. 36.

١ ـ متغير عدم السيطرة أو غياب الحكم

يركز هذا المتغير من عدم السيطرة أو غياب الحكم (Ungovernability) على فشل الدولة بإمكاناتها المتوافرة في فرض النظام والقانون في كل الأقاليم التابعة لها (مناطق مزولة، الحدود البرية)، وهذا لا يعني غياب المؤسسات الحكومية في هذه المناطق، لكنها توجد في تلك المناطق، غير أنها تكون في الغالب منفصلة قانونياً ولا تمثل السلطة المركزية للدولة في هذه المناطق بالشكل المطلوب، ويقاس مستوى السيطرة والتحكم في هذه المناطق من خلال بعض المؤشرات المرتبطة بالوضع، ومن ذلك:

ـ مستوى وجود وانخراط الدولة في المناطق البعيدة والمعزولة جغرافياً، ففي كثير من الأحيان يقود تهميش هذه المناطق إلى التمرد ورفض الانصياع والخضوع لوصاية السلطة المركزية في البلاد.

ـ قدرة الدولة على احتكار واستعمال وسائل الضبط والإكراه (الاستعمال الشرعي للقوة)، وحصره فقط في مصلحة الجهات الشرعية المخولة قانونياً.

ـ توافر الإمكانات الأمنية والعسكرية اللازمة للتغطية الجغرافية لكل أقاليم الدولة، ولا سيما المراكز الحدودية (خصوصاً البرية منها)، وكنتيجة للمتغير السابق، يبرز مستوى كفاءة وقدرة الدولة، في التدخل والدفاع عن المناطق البعيدة من السلطة المركزية، أثناء حدوث أي طارئ، أو أي تدخل أجنبي.

بدقة أكثر، هناك بعض المعايير التي يمكن التفصيل فيها بعدة مؤشرات جزئية، من مثل الحديث عن وجود الدولة داخل المجتمع، الذي يقودنا إلى النظر في قياس الوجود أو الغياب لمؤسسات الدولة، وطبيعة الهياكل القاعدية الموجودة هناك، ثم مدى المقاومة الاجتماعية والثقافية للوجود الدولاتي المركزي من طرف السكان المحليين.

٢ ـ متغير الظروف والشروط المهيئة لحالة اللاأمن

ويأتي متغير الظروف والشروط المهيئة لحالة اللاأمن (Dimension of Conduciveness) كنتيجة مباشرة لفشل الدولة في ضمان الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وتتضمن بعض المؤشرات ومن أبرزها: تفشي ظاهرة الفساد، سطوة التنظيمات الإجرامية، التهريب، تفشي الفقر والحرمان... ويمكن التفصيل في دور هذين المتغيرين بصفة أدق من خلال الجدول الرقم (١)[٧].

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٨.

الجدول الرقم (١)

المؤشرات والمعايير التي تؤثر في فعالية وكفاءة الدولة

مؤشرات نقص السيطرة والتحكم	متغير الظروف والشرط المهيئة لحالة اللاأمن
■ ضعف انخراط الدولة في المجتمع.	■ سوء الوصول إلى موارد الحياة والمواصلات.
■ غياب مؤسسات الدولة.	■ مصادر الدخل غير الثابتة.
■ ضعف الهياكل والبنى التحتية (مناطق مهمشة).	■ وجود الجماعات المتطرفة.
■ المقاومة الاجتماعية والثقافية لوجود الدولة.	■ وجود نوع من الظلم التاريخي في هذه المناطق.
■ ضعف الاحتكار لمصادر الإكراه. (انتشار السلاح)	■ عصابات الإجرام المنظم التي تستغل الظروف الاجتماعية في هذه المناطق وتوسع نشاطاتها.
■ نقص الرقابة على الحدود (حدود مخترقة)	■ الفساد وتنامي الاقتصاد الموازي.
■ التدخل الخارجي.	■ انتشار نشاط جماعات الإجرام والأسلحة الغير شرعية.

إذن، ومن خلال الجدول الرقم (١)، يمكن إسقاط المؤشرات السابقة على دول الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، والتي تعتبرها الكثير من الأدبيات السياسية، دولاً فاشلة، وعاطلة، منهارة وضعيفة، وذلك وفق التالي:

ـ فعلى **المستوى الاجتماعي**، يلاحظ في هذه الدول التقهقر في شروط الحياة، وتفاقم الفقر والبؤس وسوء الأداء الاقتصادي، بسب الأزمات الاقتصادية الدورية، الأمر الذي استغلته جهات من داخل هذه الدول وأطراف خارجية، للتحريض على تكوين وإنشاء حركات معارضة للسلطة المركزية، تحمل على عاتقها المطالبة بالحقوق الاقتصادية والجماعية لفئة أو جماعة معينة[٨].

ـ وعلى **المستوى السياسي**، يلاحظ شيوع ظاهرة التغيير العنيف للأنظمة السياسية القائمة، كنتيجة لاتهامها بالفشل والتقصير في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً في الدول ذات التعدد الإثني والطائفي؛ فقارة أفريقيا تعتبر من أكثر مناطق العالم التي تشهد ظاهرة الانقلابات العسكرية والحروب الداخلية، ولم تكن فيها منطقة الساحل الأفريقي الاستثناء عن هذه القاعدة. وترتبط هذه الظاهرة بقدر كبير بمشكلة الخلل الوظيفي الذي وجدت فيه الدول الأفريقية نفسها بعد فترة الاستقلال، والعجز عن بناء كيانات سياسية قادرة على ضمان الانسجام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الواحد[٩].

بهذا المعنى، فإن صفة الضعف أو الفشل تستخدم، للإشارة إلى حالة العجز عن التسيير الكفء لشؤون الدولة، والفشل في التوزيع العادل للحقوق والواجبات بين مكوّنات المجتمع بمختلف مشاربهم، وقد بدأ تدارس هذا الموضوع بصفة أكثر توسعاً وتخصصاً، منذ ستينيات

(٨) <http://www.conflits.org/index983.html>, (accessed on 30/10/2009).

(٩) وليام توردوف، **الحكم والسياسة في أفريقيا**، ترجمة كاظم هاشم نعمة (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٤)، ص ٣٤.

وسبعينيات القرن الماضي بعد فشل الدول الحديثة العهد بالاستقلال ـ كما أفريقيا مثلاً ـ في بناء كيانات سياسية قادرة على حفظ الأمن والاستقرار، وإدارة شؤون شعوبها.

ثالثاً: نموذج الدولة الضعيفة في المنطقة الساحلية الصحراوية

يعتبر «روبرت جاكسون» (Robert Jackson) من بين الأوائل الذين تناولوا هذه الظاهرة، تحت مفهوم «شبه الدول» (Quasi-states)، حيث حاول أن يوضح الإشكالية المرتبطة بعجز الدولة الوظيفي من خلال الفشل ونقص الكفاءة المطلوبة في أداء الوظائف والأدوار المنوطة بهذا الكيان السياسي (كجزء من العقد الاجتماعي)، وانعكاسات هذا على الوحدة الترابية ومستوى الانسجام الاجتماعي والاقتصادي (السلم والاستقرار المجتمعي)(١٠).

وفي هذا الصدد، يعتقد «باري بوزان» أنه من المهم التمييز بين مفهومي «الدولة» (State)، و«القدرة» (Power)، حيث تقاس قوة الدولة وكفاءتها، بالاستناد إلى قدرة النظام السياسي على تسير وضبط درجة التناسق الاجتماعي السياسي والجغرافي، وبنجاحه في ذلك سيزوده هذا حتماً بمصادر الشرعية والمشروعية اللازمة للاستمرارية في تسيير الدولة(١١).

كما طرح بوزان في دراسة أخرى، **ثلاث** مواصفات لاعتبار الدولة ضعيفة: **أولاً**، افتقاد النظام السياسي لمصادر الشرعية في التسيير (نظام انقلابي، تسلطي...)؛ الفشل في فرض تغطية أمنية واقتصادية لكامل الأقاليم الجغرافية التابعة للدولة؛ ضعف مستوى الهياكل المؤسساتية في تقديم الخدمات الأساسية (صحة، سكن، شغل..)؛ لجميع فئات المجتمع دون استثناء(١٢).

وهناك مقاربة أخرى طرحها «كافلي هولستي» (K. Holsti)، حين تساءل عن مدى التجانس بين موارد الدولة وإمكاناتها الفعلية (عسكرية، اقتصادية)، مقابل القدرة على الإقناع (داخلياً، خارجياً)، وكذا إظهار الحزم تجاه الآخرين (احتكار القوة داخلياً، والردع خارجياً)، واعتبر «كافلي» أن الدولة لا تقاس بمستوى في امتلاك الإمكانات العسكرية، بل القدرة على تسيير الشؤون العامة، والأداء الوظيفي الفعال(١٣).

أيضا هناك، «التصنيف السنوي للدول الفاشلة» لسنة ٢٠٠٧، والذي تعده سنوياً مجلة **السياسة الخارجية الأمريكية** و«مركز أبحاث صندوق السلام» في تصنيف الدول الفاشلة

(١٠) Herbert M. Howe, *Ambiguous Order: Military Forces in African States* (New York: Lynne Rienner, 2001), p. 11.

(١١) <http://www.conflits.org/index983.html>.

(١٢) Luk Van Lange Hove, «Regionalising Human Security in Africa,» UNU-CRIS Occasional Papers (2004), p. 7, <http://www.ucl.ac.uk/library/accs0207.shtml>.

(١٣) Rabasa [et al.], «Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks,» p. 127.

بناء على اثني عشر معياراً، ويمكن ذكر أبرزها: النزاعات الداخلية؛ تدهور الاقتصاد؛ عدم تفعيل دور مؤسسات الدولة وإداراتها؛ نسبة الجريمة؛ الضغط الديمغرافي؛ النزوح الداخلي والخارجي؛ وجود مجموعات الانتقام؛ عدم احترام حقوق الإنسان؛ وتدخل الدول الأخرى في شؤون الدولة الفاشلة(١٤).

بهذا، تمثل منطقة غرب أفريقيا بما فيها الساحل الأفريقي ما يناهز ١٣ دولة من بين ٢٥ دولة ذات أعلى درجة من مخاطر الفشل، كما تضم ستة من البلدان، الـ ١٧ الأكبر من حيث زيادة مخاطر عدم الاستقرار، ووفقاً لتقديرات ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠، فمؤشرات التنمية البشرية والدول الفاشلة تضع معظم دول الساحل في أسوأ فئة للأداء، بينما يعتمد عدد كبير منها على المنظمات المتعددة الأطراف، لخدمة الديون والمعونة الإنمائية. وهكذا، فإن التحديات الأمنية في الساحل يمكن أن ترجع إلى حزمة من عوامل التخلف حيث الحد الأدنى لإيصال الخدمات، والبنية التحتية، وعدم قدرة الحكومات على السيطرة على كامل إقليم الدولة(١٥). (انظر الجدول الرقم (٢)):

الجدول الرقم (٢)

مؤشرات الأداء ونسب التنمية البشرية في الدول الأفريقية الفاشلة

الدولة	مؤشر الدول الفاشلة الدرجة (٦٠ ـ ١)	السلام والصراع	التنمية البشرية المرتبة (١٦٩ ـ ١٢٨)
النيجر	٢٠	٣٣,١	١٦٧
بوركينافاسو	٣٥	–	١٦١
التشاد	٢	١٦,٦	١٦٣
ساحل العاج	١٢	١٩,٥	١٤٩
مالي	–	٢٥,٩	١٦٠

وبهذا المعنى، تكون الدولة الفاشلة دولة ذات سيادة بالاسم، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة. إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي، وقد أشير في السنوات الأخيرة إلى عدد من الدول بهذا الشكل، مثل الصومال ورواندا وسيراليون. ولفهم الطابع الدقيق لدولة مفككة، يجدر بنا مقابلتها بنقيضها، أي الدولة المتماسكة أو القابلة للحياة التي تستطيع أن تحافظ على سيطرتها على حدودها الإقليمية، وأن تؤمن مستوى لائقاً من الخدمات، كالخدمات

(١٤) عبد القادر رزيق مخادمي، **قيادة «أفريكوم» الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح؟** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، ٢٠١١)، ص ٥١.

(١٥) أميرة محمد عبد الحليم، «تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي وربيع الثورات العربية،» **آفاق أفريقية**، السنة ١١، العدد ٣٨ (٢٠١٢)، ص ١٢٣.

الصحية والتربوية لشعبها، وهي دولة تملك أيضاً بنية تحتية واقتصاداً عاملين، وهي قادرة على الحفاظ على القانون والنظام داخلياً.

وتكون دولة من هذا النوع متماسكة اجتماعياً وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر، بينما لا تملك الدول الفاشلة أياً من المواصفات المذكورة سابقاً. فهي عاجزة عن تأمين الحاجات الأساسية أو الخدمات الضرورية لمواطنيها، ولا تملك أي بنية تحتية عاملة ولا نظاماً ولا أنظمة قانونية ذات صدقية، وفي بعض الحالات، تقع السلطة بين أيدي مجرمين وأمراء حرب وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين، وقد تقع بعض هذه البلدان في براثن الحروب الأهلية لسنوات عديدة، وهي أكثر مظاهر تفكك الدولة إيلاماً لما تسببه من معاناة كبيرة للمدنيين في أغلب الحالات.

سيكون من الخطأ الاعتقاد أن تفكك دولة ما حدثٌ داخلي بالكامل وهو مجرد مشكلة داخلية فقط، بل على العكس، يحمل هذا الأمر معه انعكاسات إقليمية، وأحياناً دولية، فحين تستوطن الفوضى، يتدفق اللاجئون عبر الحدود هرباً من العنف. وكثيراً ما ينتشر النزاع لتصيب تداعياته الدول المجاورة؛ ففي بداية التسعينيات ضربت الحرب الأهلية مثلاً في رواندا الاستقرار الهش، وامتدت آثار هذا المشكل الداخلي إلى كامل منطقة البحيرات الكبرى. وقد تصبح الدول الفاشلة ملاذاً للعصابات الإجرامية وتجار المخدرات، ومهربي السلاح (كما يحصل في شمال مالي حالياً)، وغالباً ما يكون من الضروري إنفاق جهد إنساني كبير، وأموالاً طائلة لمساعدة السكان المدنيين[١٦].

رابعاً: أسباب تفكك الدولة

يقف عدد من الأسباب وراء تفكك الدولة، ويجد بعض الباحثين جذوراً ـ كما ذكرنا ـ لهذه المشكلة في آلية إخراج الاستعمار، إن الفرضية الأساسية التي تمثل ركيزة لإنهاء الاستعمار هي أن أوضاع الشعب ستزدهر حينما يكون قادراً على حكم نفسه بنفسه، ولكن خلال الخمسينيات والستينيات، لم تحظ فكرة «الشعب» ومكوناته بانتباه كبير، ووضعت القليل من الاستراتيجيات من جانب السلطات الاستعمارية العائدة إلى ديارها لتمكين الدول المستقلة حديثاً من التحول إلى كيانات ناضجة ومستقرة. وقد أدى الفشل في التعامل مع هذه المشكلة إلى عدد من الحروب الأهلية التي كان مبررها حق تقرير المصير.

وقد أخفت الحرب الباردة هذه المشكلة عن الأنظار إلى درجة ما، وتدفقت المساعدات من القوى العظمى إلى قادة تلك الدول وساعدت على توطيد حكمهم، وفي الحقيقة استفاد بعض قادة هذه الدول استفادة كبيرة من الحرب الباردة، بيد أن نهاية هذه الأخيرة وخسارة

(١٦) مارتن غريفيش وتيري أوكاهالان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨)، ص ٢٢٢.

المساعدات الأجنبية معها، كشفت الهشاشة الحقيقية عند هذه الدول(١٧). ومن هنا أصبح هذا العجز الوظيفي معروفاً لدى المجتمعات الداخلية ولدى المجموعة الدولية، ومارست الحكومات والمنظمات في هذا الإطار ضغوطاً على الأنظمة الأفريقية لضمان كفاءة الأداء السياسي والاقتصادي للأنظمة القائمة.

غالباً ما يضاف عامل مساعد آخر إلى نهاية الحرب الباردة، وهو مشكلة الدمقرطة، وتشدد أشكال الحكم الديمقراطية، على حق المواطنين بالمساهمة في آلية صنع القرار، غير أن الدول ذات حكم الفرد الواحد تمارس قبضة ضيقة جداً على السلطة، وهكذا يتم الحصول على الاستقرار بواسطة التسلط والرعب، غير أن الانتقال من حكم الفرد الواحد إلى الديمقراطية، كثيراً ما يترك الدولة دون رؤية واضحة للطرف الذي يجب أن يمسك بالسلطة، وهكذا، فإن الدخول في حالة «فراغ في السلطة» يقدم الفرص إلى للجماعات الساخطة كي تحاول الاستيلاء على الحكم(١٨).

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى عاملين آخرين ساهما في تكريس هذه الوضعية: **الأول**، هو سوء الإدارة والفساد؛ **والثاني**، هو النظام الرأسمالي العالمي، فطالما أن مديونية هذه الدول الضعيفة كبيرة، فهي تهدد بشدة قدرتها على النمو وترهن استقلالها السياسي والاقتصادي داخلياً وخارجياً (المشروطية).

ومن خلال هذه الأسباب، يعتقد «تراث فو ثورتا» (Trutz Von Thortha) أن فشل الدولة داخلياً سيحولها بطريقة غير مباشرة إلى مصدر تهديد لأمن مواطنيها، وهي الفرضية التي تنطبق على دول في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى. فهذه الدول مسؤولة قانونياً، لكن عملياً، وبحكم أن معظمها تسير من طرف أنظمة تسلطية غير ديمقراطية، فهي لم تمنح الفرصة للتداول السلمي على السلطة، رغم فشلها اقتصادياً واجتماعياً؛ وهو الواقع الذي سمح بظهور الجماعات المسلحة المعارضة. وفي جميع الأحوال، أدت حالة اللااستقرار هذه إلى تعاظم قوة شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب العابرة للحدود، والتي أفادت ـ بقدر ما ـ من الفراغ الذي تركته الدولة في هذه المناطق وحالة التهميش للسكان المحليين على حد سواء(١٩).

يضاف إلى هذا، النمو السكاني المطرد الذي لا يتماشى مع النمو الاقتصادي في هذه المناطق المضطربة أصلاً، في ظل تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها (الصحة...)، وتتفاقم هذه الأوضاع أكثر، مع وجود عدد كبير من السكان تحت عتبة الفقر والعوز، وهو ما يضعف الولاء للدولة لمصلحة الولاء والاستقطاب للأقلية أو للمجموعة العرقية،

(١٧) Stewart Patrick, «Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?,» *Washington Quarterly* (Spring 2006), pp. 27-33.

(١٨) غريفيش وأوكاهالان، المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(١٩) Angela Meyer, «L'intégration régionale et son influence sur la Structure, la sécurité et la stabilité d'états faibles: L'exemple de quatre états centrafricains,» (Doctorat de Science politique, Institut d'Etudes Politiques de Paris, École doctorale de sciences po, Paris, décembre 2006), p. 127.

كما هو في كثير من الدول الأفريقية مثلاً؛ وهذا ما عكسه **تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣**، الذي اعتبر أن ثلثي الدول الأفريقية تقع في قائمة الدول الأقل نمواً في العالم، وهو مظهر من بين مظاهر أخرى، جعل قارة أفريقيا تشمل معظم الدول الضعيفة في العالم(٢٠).

خريطة الدول الضعيفة في العالم

دول ضعيفة.

المصدر: Simon A. Mason and Adrian Muller, «Linking Environment and Conflict Prevention,» Center for Security Studies (CSS) (Zürich) (2008), p. 41.

إن ظهور الجماعات المسلحة بمختلف أشكالها، يعد من أبرز سمات الدول الضعيفة والفاشلة في العلاقات الدولية، حيث تستغل هذه الجماعات حالة اللاأمن السائدة في المجتمع، لممارسة مختلف أنواع التجارة في المواد الممنوعة كالمخدرات والسلاح والتهريب وغيرها. وكثيراً ما تستعمل الأموال الكبيرة التي تحصل عليها من هذه التجارة غير الرسمية، في ارتشاء بعض المؤسسات الرسمية، بما فيها قوات الأمن والجيش، وخصوصاً الموجودين في المناطق الحدودية المعزولة جغرافياً، فمثلاً ومن خلال هذا التوصيف وإضافة إلى عوامل أخرى، يمكن فهم وتفسير تمرد جزء من الجيش التشادي على السلطة الحاكمة في تشرين الأول/أكتوبر

(٢٠) Dennis Altman, «AIDS and Security,» *International Relations* (2003), p. 417.

٢٠٠٥، كأحد ملامح الضعف والتحكم في أدوات الضبط والإكراه، والتي تعد وظيفة أساسية عند الدول القوية، وهو ما دفع حسب «هولستي» عدداً من الدول الضعيفة، إلى خصخصة أحد أركان وأسباب وجود الدولة، الجانب الأمني والعسكري(٢١).

إن وجود عدد كبير من الدول الضعيفة في أفريقيا، وما ترتب عنه من انعكاسات سلبية على الأمن الإقليمي والدولي، دفع الأمم المتحدة إلى البحث في المصادر الحقيقية من وراء هذه الظاهرة، وتجلى هذا من خلال الدراسة التي قامت بها «لجنة الأمن الإنساني حول أفريقيا»، والتي قدرت أن أسباب ضعف بناء الدولة في أفريقيا، واختلاله يعود إلى العوامل التالية(٢٢):

ـ وجود المناطق المهمشة التي تعاني مختلف أنواع الانحطاط الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي، مقارنة بالأوضاع الأحسن نسبياً، في المدن والتجمعات السكانية الكبرى، وهو ما يولد مشاعر الظلم والاحتقان، التي يتم تصعيدها في الأغلب بالطرق العنيفة، في ظل غلق أبواب الحوار السلمي وحرية التعبير(٢٣).

ـ وإنّ تم التحدث في مناطق العالم الأخرى عن توسيع مفهوم الأمن، بالانتقال من مستوى الدولة إلى أمن، وهذا ما تم الأخذ به في معظم الدول المتقدمة، غير أن المنطق الأفريقي أبقى صفة الأمن محصورة فقط في الحفاظ على النظام السياسي القائم وديمومته، بعيداً من تحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي للأفراد والجماعات المختلفة، وفي مثل هذه الظروف، زاد مشكل الحدود من حدة التوتر الطائفي داخل هذه الدول.

ـ زيادة على ذلك، فالحدود في منطقة الساحل والصحراء وأفريقيا عموماً، تم رسمها من طرف المستعمر الأوروبي، حيث اعتمد معايير اقتصادية وسياسية في وضع الخارطة الحدودية، ما جعلها ـ أي الحدود ـ لا تعكس التطور التاريخي للأقليات المكونة لهذه المجتمعات، حيث التقسيم الترابي يتناقض في كثير من الأحيان مع التقسيم الإثني، والنتيجة محاولة تصحيح هذه الأوضاع من خلال بناء دول على الأساس العرقي، ما جعل هذه المناطق تدخل في حروب طاحنة، كما حدث في البحيرات الكبرى، أو مع الطوارق في الساحل الأفريقي (مالي، النيجر).

ربما هذه الفرضية الأخيرة، دفعت كلاً من «بوزان» و«ويفر» إلى اعتبار أن معظم المشاكل في أفريقيا عموماً، تحدث بسبب فشل الاتفاق حول شكل وطبيعة هذا الكيان، منذ استقلال هذه الدول عن الاستعمار، والتي يبدو أنها لم تراعِ في ذلك الخصوصيات المحلية والاعتبارات

(٢١) Rita Abrahamsen and Michael C. Williams, «Securing the City: Private Security Companies and Non-State Authority in Global Governance,» *International Relations* (2007), p. 242.

(٢٢) Yves Goussault, «Les Frontières contestées du politique et du religieux dans le Tiers Monde,» *Revue Tiers Monde*, vol. 31, no. 123 (1990), p. 487.

(٢٣) Anna-Maria Gentili, «Ethnicity and Citizenship in Sub Saharan Africa,» in: Patrick Chabal, Ulf Engel and Anna-Maria Gentili, eds., *Is Violence Inevitable in Africa?* (Leiden: Brill, 2005), p. 39.

المجتمعية كعوامل حاسمة في بناء دولة قادرة على تلبية آمال شعوبها، بتحقيق الاستقرار الشامل في كل أنحاء البلاد(٢٤).

في الواقع، يمكن القول إن ضعف نموذج بناء الدولة في أفريقيا عموماً، ومنطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى خصوصاً، شجع بالضرورة على صعود فواعل تتحرك دون الدولة، وتحاول سد الفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي تركته هذه الكيانات الهشة، وخصوصاً في المناطق الحدودية التي باتت مخترقة بشكل كبير ومخيف: فمن جماعات الإجرام المنظم والحركات الإرهابية، إلى موجات الهجرة السكانية السرية، وغيرها من أنواع التجارة غير رسمية ذات الطبيعة العابرة للحدود وللأوطان، وإمكانية تقاطع هذه التهديدات الجديدة والقديمة، وخصوصاً في ظل التدهور المعيشي إلى درجات مخيفة إلى حد تحول المجاعات الجماعية إلى ملايين، وإلى ظاهرة عادية وسمة مميزة لمنطقة الساحل الأفريقي (مالي، النيجر...).

وإذ تنتمي هذه الدول إلى طبقة خاصة بها، من المهم الاعتراف بأن العديد منها (وكلها تقريباً يقع تحت الصحراء الأفريقية الكبرى) على وشك الانهيار بشكل خطير، وهي في طريقها إلى حالة من الفوضى.

إذن، ماذا يمكن العمل بخصوص هذه الدول؟ تناقش الدراسات السياسية عدداً محتملاً من الخيارات، بدءاً بالاحتواء والعزل وتقديم المساعدات الأجنبية، وانتداب بعض السلطات الحكومية إلى الأمم المتحدة، وحتى إعادة إحياء أنظمة الوصاية لتصبح خاضعة للأمم المتحدة بشكل تام □

(٢٤) Timothy Raeymaekers, «Collapse or Order?: Questioning State Collapse in Africa,» Conflict Research Group, Working Paper; no. 1 (May 2005), p. 4, <http://ideas.repec.org/p/hic/wpaper/10.html>.